

Distr.: General
09 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٣ (٢٠١٧) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، وطلب إليّ فيه أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب المتكامل. ويقدم التقرير معلومات مُحدّثة عن التطورات الرئيسية السياسية والأمنية والاقتصادية – الاجتماعية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في غينيا – بيساو منذ تقريري المؤرخ ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/695).

ثانيا – التطورات الرئيسية في غينيا – بيساو

ألف – الحالة السياسية

٢ – منذ تقديم تقريري السابق، ظلت التوترات تتصاعد مع بقاء الأطراف السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة في الأزمة متعنتة في مواقفها ومواصلتها تبادل إلقاء اللوم علنا على حالة الجمود. ولم تسفر جهود الوساطة المتعددة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن عن نتائج ملموسة، ويعزى ذلك أساسا إلى افتقار بعض أصحاب المصلحة إلى الإرادة السياسية وحسن النية، وتفسيراتهم المتباينة لاتفاق كوناكري.

٣ – وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، عقدت مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ الذين عزلوا في عام ٢٠١٦ من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي مؤتمرا في بيساو للنظر في خيارات ”لإنقاذ“ الحزب. وفي البيان الختامي للمؤتمر، وُجِّه اللوم إلى قيادة الحزب عن انهيار تماسك الحزب، ووجِّهت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل تحقيق المصالحة والامتثال لاتفاق كوناكري المتصل بإعادة إدماج المجموعة.





٤ - ولم يحضر الرئيس جوزيه ماريو فاز، رئيس غينيا - بيساو، الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، حسبما كان قد أعلن في بادئ الأمر، ولكن مثّله رئيس الوزراء، أومار سيسوكو إمبالو. وأعلن رئيس الوزراء، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر، أنه رغم التحديات في عمل الجمعية الوطنية والحكومة، فهناك سلام اجتماعي في غينيا - بيساو. كما سلّم بأن اتفاق كوناكري قد طرح حلا للأزمة السياسية، وأعرب عن الأمل في أن تُحّل بدعم من الشركاء الدوليين. وشجب منتدى الأحزاب الديمقراطية للحوار السياسي (المؤلف من الحزب الأفريقي، وحزب التقارب الديمقراطي، والاتحاد من أجل التغيير، وحزب الوحدة الوطنية، والحركة الوطنية، وحزب التضامن والعمل)، في بيان صحفي أصدره في ٢٢ أيلول/سبتمبر، مشاركة السيد سيسوكو في الجمعية العامة، باعتباره رئيس وزراء غير دستوري. وكان الرئيس فاز قد عين رئيس الوزراء في منصبه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقد كان سيسوكو أحد المرشحين الثلاثة الذين اقترحهم الرئيس للأحزاب السياسية لاختيار أحدهم خلال محادثات كوناكري التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، إلا أنه لم يكن هو المرشح الذي اختاره الحزب الأفريقي. وبتعيين سيسوكو رئيسا للوزراء، لم يتقيد الرئيس، من ثم، باتفاق كوناكري.

٥ - وأكد الرئيس فاز، في الخطاب الذي ألقاه في عيد الاستقلال في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أن الأمر متروك للجمعية الوطنية لإيجاد حل للأزمة وأن مشاكل البلد ينبغي أن يحلها شعب غينيا - بيساو بنفسه. وأعلن الرئيس أن اتفاق كوناكري لا يذكر تحديد اسم رئيس الوزراء بتوافق الآراء، وأن الدستور ينص على أن تكون الحكومة منبثقة من الأغلبية البرلمانية. وبناء على ذلك، فقد عين الحكومة بقيادة رئيس الوزراء سيسوكو، وهو الاسم الوحيد (من بين الأسماء الثلاثة التي اقترحت أثناء محادثات كوناكري) الذي رأى أنه سيحصل على توافق في الآراء وسط أكثر من نصف البرلمانيين. وأضاف الرئيس أنه قد تصرف وفقا للدستور ولم ينتهك اتفاق كوناكري، وذكر كذلك أن الحزب الأفريقي، حزب الأغلبية في الجمعية الوطنية، قد دُعي للانضمام إلى حكومة رئيس الوزراء سيسوكو ولكنه رفض هذا العرض، منتهكا بذلك الالتزام الذي تعهد به في كوناكري.

٦ - وفي صبيحة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم نحو ١٢٠ فردا مقر الحزب الأفريقي في بيساو وطالبوا بمقابلة قيادة الحزب لتقديم التماس لصالح مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين. واندلعت مواجهة عنيفة بين المجموعة وعدة أفراد من أنصار الحزب الأفريقي داخل المبنى، مما أدى إلى إصابة أربعة أشخاص. ووصلت الشرطة بعد أن طُرد المهاجمون. وقد أنكر منسق مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين، برايما كامارا، في حديث للصحافة، أي معرفة مسبقة بالحادث أو التورط فيه.

٧ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قرر الحزب الأفريقي عقد مؤتمره في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ في بيساو لانتخاب زعيم جديد للحزب. وبعد ذلك، سيختار أعضاء الحزب النشطين في القطاعات/المناطق ثلثي المرشحين للانتخابات التشريعية، في حين أن قيادة الحزب ستسمي مباشرة الثلث المتبقي.

٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت قيادة الحزب الأفريقي بقادة مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين في منطقة غابو بناء على طلب المجموعة. وقيل إن دومينغوس سيمويس بيريرا، زعيم الحزب الأفريقي، قد أفاد بتأييده لإعادة إدماج المجموعة في الحزب، لكنه نصحهم بالاتصال بهيئات الحزب المختصة بالمسألة. ولم يخلص الاجتماع إلى نتائج حاسمة.

٩ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد قادة ١٧ حزبا سياسيا، بما فيها الحزب الأفريقي والجمعية الشعبية المتحدة – الحزب الديمقراطي في غينيا – بيساو، مؤتمرا صحفيا للإعلان عن تشكيل تحالف الأحزاب السياسية الديمقراطية المتحدة ضد الدكتاتورية ونددوا بالحكومة. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر، نظم التحالف سلسلة من التجمعات السياسية في دوائر انتخابية مختلفة في بيساو، حيث أعاد تأكيد الدعوات الموجهة إلى الرئيس لتنفيذ اتفاق كوناكري، وأعلن أنه لن يسمح للحكومة بتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم التحالف، الذي توسع ليضم ١٨ حزبا سياسيا، ثلاث مناسبات مماثلة في بيساو حضرها ما يبلغ مجموعه نحو ٠٠٠ ٢ شخص.

١٠ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل أيام قليلة من مظاهرة مقررة للتحالف، أصدر الرئيس فاز مرسوما يقضي بإقالة وزير الدولة المكلف بالنظام العام، فرانسيسكو مالام اندور دجاتا. وفي اليوم التالي، أصدر مرسوما آخر بإقالة المدعي العام، أنطونيو سيدجا مان، وتعيين باكار بياي ليحل محله. وبذلك أصبح السيد بياي ثالث مدع عام في ظل إدارة فاز.

١١ - وناقش مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الحالة في غينيا – بيساو خلال جلسته رقم ٧٣٤ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار الأزمة والتوترات المتصاعدة في البلد. وأشاد المجلس باستمرار الجيش في احترام ولايته الدستورية ودعا السياسيين إلى التقيد التام بالتزاماتهم. وشدد المجلس على ضرورة إجراء انتخابات ذات مصداقية وفقا للجداول الزمنية الدستورية ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الدعم لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

١٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الذين يوجد مقرهم في غينيا – بيساو، والتي تتألف من ممثلي الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كتدبير وقائي قبل المظاهرات التي نظمها التحالف في يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بيانا صحفيا مشتركا دعت فيه جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى التحلي بضبط النفس والاعتدال ودعتها إلى الإعراب عن آرائها وخلافاتها بوسائل سلمية.

١٣ - وفي اليوم نفسه، دعا التحالف إلى مظاهرة في بيساو للمطالبة بأن ينفذ الرئيس اتفاق كوناكري ويعزل رئيس الوزراء الحالي. وقد شابت هذا الحدث اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن. ونتيجة لذلك، تفيد التقارير بأن عدة متظاهرين قد أُصيبوا بجراح، واحتجزت شرطة النظام العام ١٤ شخصا، ولكن أطلق سراحهم في اليوم نفسه. وأصدرت رابطة حقوق الإنسان في غينيا – بيساو بيانا في اليوم نفسه أدانت فيه إجراءات قوات الأمن ”غير المتناسبة وغير القانونية“. وأعلن التحالف أنه سيمضي قدما بتنظيم مسيرته الثانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر واتهم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بعدم الحياد أو عدم الثبات في التزاماتها بحل الأزمة.

١٤ - وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، التمس التحالف دعم المكتب المتكامل لمنع تكرار الأحداث السابقة. وفي نهاية المطاف جرت المظاهرة التي نظمت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة سلمية ومنظمة، عقب مشاورات مكثفة بين ممثلي التحالف ووزارة الداخلية، بتيسير من المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الذين يوجد مقرهم في غينيا – بيساو، بقيادة ممثلي الخاص. وبناء على طلب الوزارة،

نشرت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو قوات للمساعدة في حفظ الأمن خلال شهر آذار/مارس.

١٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس الجمعية الوطنية بيانا عاما شجب فيه مؤامرات اغتيال مزعومة ضده هو وزعيم الحزب الأفريقي. وأصدر المدعي العام بيانا في اليوم التالي طلب فيه من الجمعية الوطنية أن تقدم أدلة على المؤامرة المزعومة. وفي اليوم نفسه، أصدر مكتبه بيانا صحفيا ذكر فيه أنه لا يوجد قيد دستوري على حرية تنظيم المظاهرات، إلا أنها يجب أن تكون سلمية وممتثلة للمعايير السارية، وإلا فإنها ستتعرض لخطر ”فقدان الحماية الدستورية“.

١٦ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المجموعة الخماسية بيانا آخر تشجع فيه وزارة الداخلية على توفير الدعم اللازم للتحالف لتمكينه من ممارسة حقه الدستوري في التجمع السلمي وتحث فيه التحالف على احترام المسار المتفق عليه سابقا وعلى ضمان امتناع المتظاهرين عن ارتكاب أعمال عنف. وردا على ذلك، أصدرت الحكومة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا تنتقد فيه بيان المجموعة الخماسية وتصفه بأنه غير حكيم، وغير متوازن، وأنه أتى في غير أوانه. واستمرت الخلافات بعد ذلك بين التحالف ووزارة الداخلية بشأن الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالمظاهرات. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن التحالف أن المسيرات التي كان من المقرر تنظيمها في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ستُؤجل إلى ٧، و ٨، و ١٤، و ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الجمعية الوطنية بيانا صحفيا بشأن قرار رفض وضع جدول أعمال للدورة البرلمانية الأخيرة من عام ٢٠١٧ الذي اتخذته اللجنة الدائمة التابعة لها، وحثت الحكومة في نفس الوقت على توفير التمويل اللازم لضمان حسن سير الجمعية.

١٨ - وفي يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام وفد رفيع المستوى من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يترأسه وزير خارجية توغو، روبرت دوسي، ويضم كلا من وزير الدولة والأمين العام لرئاسة غينيا، نابي ك. بانغورا، ونائب الأمين العام لوزارة الخارجية السنغالية، إبراهيم سيك، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مارسيل آلان دي سوزا، بزيارة إلى بيساو لتقييم تنفيذ اتفاق كوناكري. واجتمع الوفد مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وخلال الاجتماع الذي عقده وفد الجماعة الاقتصادية مع ممثلي حزب التجديد الاجتماعي، زعم هؤلاء الممثلون أن النقطة الأولى من اتفاق كوناكري بشأن تعيين رئيس وزراء توافقي قد نُفذت بالفعل.

١٩ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر وفد الجماعة الاقتصادية بيانا حث فيه الأطراف على احترام الحريات العامة، بما في ذلك الحق في الاحتجاج السلمي؛ وشدد فيه على أهمية تنظيم الانتخابات ضمن الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور؛ وأرجأ الوفد اتخاذ قرار بشأن تطبيق الجزاءات الجماعية والفردية واستمرار بعثة الجماعة الاقتصادية أو سحبها لكي يُبتّ فيهما خلال الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، التي ستُعقد في أبوجا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

٢٠ - وفي مساء يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة الداخلية بيانا، على لسان مفوض شرطة النظام العام، فنّدت فيه ما تناقلته الشائعات من رفضها تلقي إخطار بتنظيم مظاهرة يعتزم التحالف تنظيمها، مؤكدةً أن المسيرات والاستعراضات لا يُسمح بها إلا أيام الأحد والعطلات بعد الساعة ١٢ ظهرا، أو بعد ساعات العمل خلال الأسبوع.

٢١ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، منعت الشرطة التحالف من تنظيم مظاهرته المقررة. ورغم أنه لم يتجمع سوى عدد قليل نسبيا من المتظاهرين، فقد انتقد المعلقون السياسيون وجماعات حقوق الإنسان إجراءات الشرطة ضد المتظاهرين، ولا سيما محاولتها منع الصحفيين من تغطية الحدث.

٢٢ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، دعا الرئيس فاز الحزب الأفريقي، ورئيس الجمعية الوطنية، وفريق التيسير النسائي، والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الذين يوجد مقرهم في غينيا - بيساو، وجهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة إلى حضور اجتماع يُعقَد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بهدف ''إجراء تحليل مشترك'' لتنفيذ اتفاق كوناكري. ورفض الحزب الأفريقي ورئيس الجمعية الوطنية، والحلفاء السياسيون لكل منهما، وكذلك فريق التيسير النسائي حضور الاجتماع.

٢٣ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن التحالف تعليق المظاهرات التي كان من المقرر في البداية أن تُنظَّم خلال يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وذلك لتقييم النتائج التي تمخض عنها الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، غير أنه كرر مجددا عزمه على مواصلة القيام بالمسيرات إلى حين امتثال الرئيس فاز لاتفاق كوناكري.

٢٤ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، الرئيس فور غناسينغبي، رئيس توغو، ووسيط الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو، الرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا، مشاوراتٍ منفصلة مع الرئيس فاز، ورئيس الجمعية الوطنية، وقادة الأحزاب الممثَّلة في الجمعية الوطنية، ومنسق مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين، على هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية. وفي اليوم نفسه، خلال اجتماع مع الممثلين السياسيين من غينيا - بيساو المذكورين آنفا، أعلن الرئيس فور غناسينغبي أن الرئيس فاز وافق على التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري، ولا سيما تعيين أوغوستو أوليفايس رئيسا للوزراء، شريطة أن يتم إعادة الإدماج الكامل لمجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين في الحزب وأن تعقد الجمعية الوطنية جلستها العامة في اليوم نفسه. وفي أعقاب ذلك، أجرى الرئيس كوندي مناقشات منفصلة مع زعيم الحزب الأفريقي ومع منسق مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين بشأن إعادة إدماجهم في الحزب. ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.

٢٥ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أعربت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، في البيان الختامي لدورتها العادية الثانية والخمسين، عن خيبة أملها إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام، وأحاطت علما ''بخريطة الطريق'' الجديدة التي عرضها الرئيس فاز لتنفيذ اتفاق كوناكري. وطلبت من رئيسها ومن وسيط الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو مواصلة إجراء المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة بغية التوصل إلى تنفيذ توافقي لخارطة الطريق هذه في غضون ٣٠ يوما. وحذرت الهيئة من أنه، في حالة عدم إحراز تقدم، ستُفرض جزاءات فردية وجماعية على الجهات التي تعرقل تنفيذ الاتفاقات. وطلبت الهيئة كذلك إلى المجتمع الدولي دعم تنفيذ الجزاءات التي قد تفرضها. ولم يشر البيان إلى الانتخابات التشريعية التي ستُجرى في عام ٢٠١٨ ولا إلى بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو.

٢٦ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقد الرئيس اجتماعا في بيساو بشأن خارطة الطريق التي تقدم بها لإنهاء الأزمة السياسية والمؤسسية في البلاد. وحضر الاجتماع نائب رئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، وزعماء الأحزاب البرلمانية، ومنسق مجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين، وممثلو منظمات المجتمع المدني، وفريق التيسير النسائي. وفي خريطة الطريق يقترح الرئيس فاز: (أ) قبول هيئة الجماعة الاقتصادية لإعادة الإدماج الفوري وغير المشروط لناشطي الحزب الأفريقي ومسؤوليه وقادته الآخرين بدءاً بهياكل

القواعد الشعبية إلى الأجهزة الوطنية؛ (ب) إلغاء المؤتمرات الإقليمية التي يعقدها الحزب الأفريقي ورفع الجزاءات وقرارات العزل المفروضة عليه؛ (ج) إعادة افتتاح الجلسات العامة للجمعية الوطنية فوراً؛ (د) إقالة رئيس الوزراء من منصبه؛ (هـ) بدء مشاورات مع الأحزاب السياسية البرلمانية ومجموعة البرلمانيين الـ ١٥ المعزولين بهدف تعيين رئيس وزراء توافقي؛ (و) تعيين رئيس وزراء جديد في إطار اتفاق كوناكري. وقد أعرب المشاركون عن آراء متباينة بشأن مقترحاته.

٢٧ - وشكر الرئيس فاز، في الخطاب الذي ألقاه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بمناسبة العام الجديد، جهات من بينها الشركاء الدوليون لغينيا - بيساو، وعلى وجه الخصوص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لما يبذلونه من جهود من أجل تسوية الأزمة في البلد. وأقر الرئيس بأن الأطراف السياسية الفاعلة تتحمّل ''مسؤولية مشتركة'' عن استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية في البلاد. وأضاف أن الأزمة قد تكون أيضا فرصة للتعلم من أخطاء الماضي وأنها قد تتيح لشعب غينيا - بيساو فرصة لإيجاد سبل جديدة لتعزيز المصالحة الوطنية. وأشار الرئيس أيضا إلى خارطة الطريق التي تقدم بها واعتبرها ''أداة هامة'' للمضي قدما في تنفيذ اتفاق كوناكري. ولم يشر إلى عملية الانتخابات التشريعية التي يُتوقّع إجراؤها هذا العام وفقا للمتطلبات الدستورية، والتي تجري تحضيراتها التقنية.

٢٨ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس الوزراء سيسوكو رسالة استقالته إلى الرئيس فاز. وأصدر الرئيس، في ١٦ كانون الثاني/يناير، مرسوما قبل بموجبه استقالته تلك. وفي اليوم نفسه، وصل وفد جديد رفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يقوده وزير خارجية توغو، دوسي، ووزير الدولة الغيني والأمين العام للرئاسة، إلى بيساو لمتابعة مهلة الثلاثين يوما التي أُعطيت للأطراف خلال مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية في أبوجا للتغلب على المأزق السياسي. وفي بيان صدر في ١٩ كانون الثاني/يناير، أشار الوفد الرفيع المستوى إلى أنه لم يُحرَز أي تقدم يُذكَر في تنفيذ اتفاق كوناكري. وذكر البيان أيضا أنه سيجري الشروع في الإجراءات الملائمة من أجل فرض الجزاءات على أي شخص يعرقل تطبيق الاتفاق.

٢٩ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، ناقشت هيئة الجماعة الاقتصادية مسألة غينيا - بيساو في دورة استثنائية عقدت على هامش الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وأصدرت بيانا يدعو إلى تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير، وإلا فستطبق جزاءات فردية وجماعية على من يعرقلون العملية من الأفراد والمنظمات. وقامت الهيئة أيضا بتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو حتى ٣١ آذار/مارس. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس فاز مرسوما بترشيح أرتور دا سيلفا لرئاسة الوزراء. وقام السيد دا سيلفا، العضو في اللجنة المركزية للحزب الأفريقي، بأداء اليمين ليتقلد منصب رئيس الوزراء في ٣١ كانون الثاني/يناير. وأصدر الحزب الأفريقي في ذلك اليوم بيانا أعلن فيه رفضه هذا التعيين. وفي اليوم نفسه، منعت الشرطة الحزب الأفريقي من افتتاح مؤتمر الحزب في مقره. وقام الحزب عوضا عن ذلك بافتتاح المؤتمر في أحد الفنادق المحلية في وقت متأخر من ذلك المساء. وفي ١ شباط/فبراير، سمحت الشرطة للحزب بدخول المبنى من جديد، وهو ما أتاح للحزب استئناف مؤتمره في ذلك الموقع.

٣٠ - ووفقا لما تقرر خلال الدورة الاستثنائية لهيئة الجماعة الاقتصادية في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وصل إلى بيساو في ٣١ كانون الثاني/يناير وفد من الجماعة الاقتصادية ضم وزير خارجية توغو، ووزير الدولة وأمين عام الرئاسة في غينيا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية. وفي ١ شباط/فبراير أصدر الوفد بيانا أعلن فيه جملة أمور منها أنه لم يتم الالتزام بمتطلّب تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري، وأن الجزاءات الجماعية والفردية سيبدأ تطبيقها من ذلك اليوم.

٣١ - وفي ٤ شباط/فبراير، قامت هيئة الجماعة الاقتصادية، عملا بقراراتها الصادرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بفرض جزاءات محددة الهدف على ١٩ من الأفراد الذين اعتُبر أنهم يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، وتضمّن ذلك حكما يقضي بإعادة النظر في القائمة بحسب تطور الحالة السياسية. وتشمل الجزاءات تعليق مشاركة الأفراد الـ ١٩ في أنشطة الجماعة الاقتصادية، إلى جانب فرض حظر سفر وتجميد للأصول على الأفراد وأسرهم. وطلبت الهيئة كذلك من الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والأمم المتحدة دعم الجماعة الاقتصادية في إنفاذ الجزاءات[١].

باء - الحالة الأمنية

٣٢ - تُعتبر الحالة الأمنية متقلبة إجمالا. فالأزمة السياسية تولد إحباطا متزايدا في صفوف السكان الذين يظهرون ذلك الإحباط من خلال تنظيم احتجاجات متكررة في الشوارع. وهناك مخاوف من أن البيئة السياسية المتقلبة قد تهيئ مناخا مؤاتيا لعدم الاستقرار ولأعمال الإجرام الانتهازية.

٣٣ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض على أربعة أفراد عسكريين على خلفية الاشتباه في تورطهم في مؤامرة لتنفيذ هجوم ضد رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، الجنرال بياغي نتام. وفي يومي ٢٣ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتُقل فردان عسكريان إضافيان لصلتهما بتلك المؤامرة. ويخضعون جميعا حاليا للاحتجاز السابق للمحاكمة.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٣٤ - ظلت حالة حقوق الإنسان إلى حد كبير دون تغيير، ولكنها تدهورت بشدة عندما بدأت الحكومة في كانون الثاني/يناير تفرض قيودا على المشاركة السياسية والتجمّعات السلمية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الذين يوجد مقرهم في غينيا - بيساو بيانا أكدت فيه ضرورة أن تكفل السلطات الوطنية الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمّع والمشاركة السياسية، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تزيد من تفاقم التوترات في البلد وعن الخروج على الجمهور بخطاب من شأنه إحداث ذلك الأثر.

٣٥ - وما زالت قدرة الدولة على ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها محدودة. وبالتالي، لم يُحرَز أي تقدم في مجال التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في الماضي أو في مجال معالجتها. وعلاوة على ذلك، فإن البلد لم يتخذ بعدُ تدابير لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمبادئ باريس، حيث إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لا تزال تعمل تحت إشراف الدولة وتوجيهها.

٣٦ - وواصلت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة الإعراب عن قلقها إزاء التحديات التي تواجهها حرية الصحافة، بما في ذلك الرقابة والتحيز في تطبيق القانون المتعلق بحرية التجمع والتظاهر. وفي رسالة مفتوحة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار تحالف الأحزاب السياسية الديمقراطية المتحدة ضد الدكتاتورية إلى أن القيود القانونية التي استُخدمت كذريعة لمنعها من التظاهر لم تُستخدم لتقييد المظاهرات الموالية للحكومة التي نُظمت في وقت سابق من العام في ٩ آذار/مارس، وفي ٦ و ٧ في تشرين الثاني/نوفمبر.

---

(١) قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/DEC.2.01/2018.

٣٧ - وفي ١٠ آب/أغسطس، عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي الفصلي الأول، بعد أن عُيّن رئيس جديد لها في نيسان/أبريل. وناقش المشاركون حالة حقوق الإنسان في البلد، وشددوا على أهمية حماية الأطفال الضعفاء وعلى التحديات التي تواجه حرية التعبير.

٣٨ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، وقع العاملون في وسائل الإعلام المملوكة للدولة عريضة تطالب بـ ''إنهاء الرقابة''، وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت نقابة العاملين في محطة التلفزيون الوطنية عن إضراب لثلاثة أيام أيدته رابطة الصحفيين الوطنية. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمعت مجموعة من الصحفيين أمام مكتب المدعي العام تضامنا مع زميل لهم يعمل في محطة إذاعية خاصة، ألقي القبض عليه بتهمة التشهير بعد أن نشر ادعاءات بتفشي المحسوبية في وزارة الصحة على صفحته على فيسبوك. ولم تُوجَّه إليه أي تهم.

٣٩ - وقدم المكتب المتكامل، في إطار تعاونه مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الدعم التقني واللوجستي والمالي لعمليات التقييم الميدانية التي أجرتها السلطات الوطنية في مناطق بافاتا وبيومبو وكينارا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت السلطات عن إحراز تقدم هامشي في خدمات الرعاية الصحية، وانخفاض ملحوظ في حالات الزواج القسري والزواج المبكر، فضلا عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بافاتا. ولوحظ أن محدودية إمكانية اللجوء إلى العدالة لا تزال تشكل تحديا كبيرا في جميع المناطق التي تمت زيارتها، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم توافر وسائل النقل والموارد المالية. ولوحظ أيضا أن هناك تقارير عن تكرر حمل المراهقات والزواج القسري والاغتصاب في بيومبو، وأن الثغرات في تسجيل الأطفال وإصدار بطاقات الهوية للنساء/الأمهات تشكل تحديات تعيق الاعتراف بهم أمام القانون وتقيد حق الأطفال في التعليم. وأُبلغ أيضا عن تكرر حالات العنف العائلي والعنف الجنسي والجنساني في كينارا، وعدم توافر ملاجئ متخصصة لضحايا العنف من الإناث في المنطقة، وهي من أقل المناطق نموا في غينيا - بيساو.

٤٠ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الحكومة مشروع قانونٍ لتنظيم الملاجئ الأسرية من أجل تعزيز حماية الطفل من الاتجار والزواج القسري. ولا توجد سوى تسعة ملاجئ قيد التشغيل للأطفال والشباب في البلد (خمسة في بيساو، واثنان في غابو، وواحد في بافاتا، وواحد في كانشونغو) تديرها منظمات المجتمع المدني. وقدم المكتب المتكامل الدعم التقني أيضا إلى منظمات المجتمع المدني للمساهمة في الجهود المبذولة لوضع قانونٍ من أجل مكافحة الزواج القسري والتسول القسري.

٤١ - وعقب إضراب شهده قطاع التعليم في الفترة من ٦ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت الجهات صاحبة المصلحة عن قلقها المستمر إزاء نوعية النظام التعليمي والسبل المتاحة للاستفادة منه عموما.

دال - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٤٢ - أصدر صندوق النقد الدولي تقريره الاستشاري الوطني الرابع لغينيا - بيساو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار الصندوق في التقرير إلى أن التوقعات باستمرار استقرار الاقتصاد الكلي إيجابية عموما، مع نمو سنوي يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة. وأشار أيضا إلى انضباط مالي إيجابي وزيادة في تحصيل الإيرادات وزيادة الشفافية في إدارة النفقات العامة.

٤٣ - وشهد محصول الكاجو، وهو دعامة الاقتصاد، أسعارا غير مسبوقة في عام ٢٠١٧، مما عوّض عن الانخفاض الطفيف في الإنتاج السنوي مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، لا تزال غينيا - بيساو

واحدة من أفقر عشرة بلدان في العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي ٦٤١,٦ دولارا – وهو من أدنى المعدلات في المنطقة.

٤٤ – وتكررت الاضطرابات العمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأثرت على تقديم الخدمات، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وفي ١١ آب/أغسطس، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الاتحاد الوطني للعمال، عقب الإضراب العام الذي نظمه في الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس للمطالبة بزيادة الأجور والالتزام بتنفيذ تسويةٍ تدريجية للمرتبات.

ثالثا – حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

ألف – رعاية الحوار السياسي ودعم عمليات المصالحة الوطنية الشاملة للجميع

٤٥ – واصل المكتب المتكامل دعم المبادرات الرامية إلى كسر حالة الجمود الحالية، والحيلولة دون تصعيد التوترات وتهيئة فرص للحوار بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية. وتشاوَر ممثلي الخاص مع مجموعة من الأطراف المؤثرة السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الأحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني والقادة التقليديون والدينيون وقادة المجتمعات المحلية، مؤكدا من جديد أهمية الحوار البناء بوصفه حلا للأزمة. وواصل جهود التنسيق بين المجموعة الخماسية والشركاء الدوليين الآخرين الموجودين في غينيا – بيساو. وركزت المشاورات التي جرت مؤخرا بين المجموعة الخماسية على طرائق مساعدة الأطراف المؤثرة على التصدي للتحديات القائمة والناشئة الناجمة عن التوترات السياسية والاجتماعية المتزايدة في البلد. وواصل الشركاء الدوليون مناشدة الأطراف المؤثرة السياسية ممارسة ضبط النفس والاعتدال والتعبير عن الآراء والاختلافات سلميا.

٤٦ – وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع فريق التيسير النسائي الذي نشط في الأشهر الأخيرة في بذل الجهود التكميلية في مجال الدعوة والوساطة بين الجهات الفاعلة السياسية. وحث الفريق المجموعة الخماسية على ممارسة الضغط على الأطراف المؤثرة، ولا سيما الرئيس، لإجراء الحوار من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري. وأعلن الفريق اعتزامه مواصلة تيسير الحوار الوطني، وتعهد ممثلي الخاص بمواصلة دعم جهود الفريق من خلال مساعيه الحميدة، ومنتدى المجموعة الخماسية.

٤٧ – وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وبدعم من المكتب المتكامل، أقامت اللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني من أجل توطيد السلام والتنمية في غينيا – بيساو مسيرة في بيساو للاحتفال باليوم الدولي للسلام. وكان الغرض من هذه المسيرة، التي جمعت أكثر من ١٥٠ مشاركا من المجتمع المدني وقوات الدفاع والأمن، توعية السكان وحشدهم بشأن ضرورة النهوض بالمصالحة الوطنية. وأعقب المسيرة نقاش تفاعلي بُثّ عبر أثير إذاعتين وطنيتين.

٤٨ – وفي الفترة من ١٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بدعم من المكتب المتكامل، خمسة مؤتمرات بشأن الإصلاحات المؤسسية، وبذلك اختتمت دورة تألفت من سبعة مؤتمرات عقدت منذ حزيران/يونيه. وركزت المؤتمرات على التحديات المتصلة بالشفافية في إدارة الخزينة العامة والإيرادات العامة؛ وتدريس التاريخ كأداة لبناء السلام؛ ودور منظمات المجتمع المدني في الأزمات السياسية الدورية؛ والتدخل السياسي في النظام القضائي؛ واستعداد البلاد للانتخابات التشريعية.

٤٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظم المكتب المتكامل بالاشتراك مع جامعة لوسوفون في بيساو مؤتمرا للشباب عن ''إسهام المواطنين في العمليات الديمقراطية''. واستقطب الحدث ١٠٩ مشاركين (من بينهم ٤١ امرأة) من بيساو والمناطق. ورحب المشاركون بالشراكة بين منظمات المجتمع المدني والمكتب المتكامل، وأبرزوا أهمية مشاركة المواطنين الجماعية في الحكم الديمقراطي.

٥٠ - وقام المكتب المتكامل، بمساعدة خبير أوفدته وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، بعقد جلسة عمل يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف مواصلة عمل فريق التيسير النسائي. وساعد الخبير المشاركين البالغ عددهم ٢٨ مشاركا، بمن فيهم رجلان من منتدى المرأة من أجل السلام، على تصميم المرحلة التالية من جهود التيسير التي يبذلها المنتدى وتحديد المجالات الإضافية التي يمكن أن يقدم فيها المكتب المتكامل الدعم إلى الفريق، بما في ذلك بناء القدرات والتدريب.

باء - استعراض دستور غينيا - بيساو

٥١ - كما أشرت في تقريري المؤرخ ١٠ آب/أغسطس (S/2017/695)، لم تحرز الجهات الوطنية صاحبة المصلحة أي تقدم في تنفيذ اتفاق كوناكري فيما يتعلق باستعراض الدستور، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم الاتفاق على رئيس للوزراء بالتوافق والجمود الحاصل في الجمعية الوطنية. ولا يزال عدم التوصل إلى توافق في الآراء وعدم إحراز تقدم نحو حل الأزمة يؤثران على أداء مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، لم تعقد اللجنة المخصصة المعنية بالإصلاح الدستوري التابعة للجمعية الوطنية اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - إصلاحُ قطاع الأمن الوطني واستراتيجياتُ سيادة القانون

٥٢ - واصل المكتب المتكامل تقديم المساعدة الاستراتيجية والتقنية إلى مؤسسات الدولة من أجل زيادة فعالية وكفاءة نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والسجون. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في التنسيق داخل نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك المواءمة بين ممارسة العدالة النظامية والعسكرية، ظلت هناك تحديات في عدد من المجالات. وقد شملت هذه المجالات محدودية قدرات الموظفين القضائيين وضعف الهياكل المؤسسية ومحدودية الوصول إلى العدالة، ولا سيما في المناطق.

٥٣ - ولا يزال المأزق السياسي في البلد يعيق التقدم في مجالات قطاع الأمن الرئيسية، ولا سيما تجديد شباب القوات المسلحة والرقابة المدنية الفعالة. وعموما، يؤثر عدم التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على جهاز الأمن الوطني وعلى وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات بشأن آليات المراقبة والمساءلة المدنيتين للجيش ووكالات إنفاذ القانون. ومع استمرار الشلل الحاصل في الجمعية الوطنية، لا يمكن اعتماد أي قوانين أو تعديلات جديدة على القوانين القائمة، ولا يمكن إقرار برنامج الحكومة وميزانيتها. وإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك تحد رئيسي يتمثل في محدودية القدرة في الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الأطر والسياسات القانونية المعتمدة، التي تدعم وجود وولايات الجيش ووكالات وإنفاذ القانون.

٥٤ - ولا يزال إنشاء أكاديمية للشرطة لتحسين الكفاءة المهنية لجهاز إنفاذ القانون ومواصلة تعزيز قدرته أولوية بالنسبة للمكتب المتكامل. وستوفر الأكاديمية لموظفي إنفاذ القانون التدريبَ والمناهج الدراسية وعملية إصدار الشهادات، بما يتمشى مع القوانين التنظيمية الخاصة بالبلد. وسيستند التدريب إلى نظام توظيف واختيار شفاف يتم تولي مقاليده على الصعيد الوطني.

٥٥ - وقام المكتب المتكامل، في إطار سعيه الحفاظ على وجوده الميداني خارج بيساو، بإعادة فتح مكتبه الإقليمي في بوباك في ١ كانون الأول/ديسمبر، وكان قد أغلق خلال موسم الأمطار. وكان التعاون المستمر مع السلطات والمجتمعات المحلية عن طريق المكاتب الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة (بافاتا وساو دومينغوس وبوبا) مجديا في تعزيز القدرة المحلية على منع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار. وقام المكتب المتكامل وشركاؤه الوطنيون، من خلال الأنشطة المجتمعية، بطمأنة الأطراف المؤثرة المحلية فيما يتعلق بالتصدي للتحديات والشواغل الأمنية.

٥٦ - وتعزيزا لسيادة القانون وجهود إصلاح قطاع الأمن، قام المكتب المتكامل في ٣٠ آب/أغسطس مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتوقيع على البرنامج المشترك بشأن الشرطة والعدالة ومصلحة السجون'' الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات لتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني إلى النظراء الوطنيين المعنيين بإنفاذ القانون والعدالة والإصلاحيات. وسيُنفّذ البرنامج الطموح، الذي يُقدّر حجم تمويله بمبلغ ٢٥ مليون دولار، على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة. وبالتوازي مع ذلك، وقع مصرف التنمية الأفريقي والبرنامج الإنمائي ووزارة المالية اتفاقا بقيمة ١,٨ مليون دولار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز قدرات مؤسسات العدالة على مدى السنتين المقبلتين.

٥٧ - وقدم المكتب المتكامل الدعمَ أيضا إلى وزارة الدفاع، من خلال معهد الدفاع الوطني، لاستكمال مشروعي سياسة الدفاع الوطني واستراتيجية الدفاع الوطني وتقديمهما إلى الوزير لاستعراضهما والموافقة عليهما في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

دال - حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل ممثلي الخاص منخرطا انخراطا تاما في العمل مع الشركاء الدوليين الموجودين في بيساو لتقييم التطورات على أرض الواقع. وعَقَد اجتماعات منتظمة مع المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الذين يوجد مقرهم في غينيا - بيساو وممثلي السلك الدبلوماسي الآخرين المعتمدين في غينيا - بيساو.

٥٩ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع أعضاء المجموعة الخماسية لتقييم التحديات السياسية والتماس آرائهم بشأن سبل المضي قدما قبل المناقشة العامة للجمعية العامة. وأكدت المجموعة الخماسية من جديد الأهمية المركزية التي يكتسيها اتفاقُ كوناكري وتذكيرُ جميع الأطراف المؤثرة في غينيا - بيساو بوجوب الوفاء بالتزاماتها. وفي ١٦ آب/أغسطس، اجتمع ممثلي الخاص برئيس جمهورية غينيا في كوناكري لتقييم الحالة السياسية في غينيا - بيساو.

٦٠ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقد ممثلي الخاص مشاوراتٍ بشأن غينيا - بيساو على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة مع رئيس وزراء كابو فيردي، ووزيري خارجية البرتغال والكونغو، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وممثلي أنغولا والبرتغال والاتحاد الأوروبي. وأعرب المحاورون عن شواغلهم المشتركة إزاء الحالة المتدهورة في غينيا - بيساو، وكرروا الأهمية المركزية

لاتفاق كوناكري. وعلاوة على ذلك، كرروا استعدادهم لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو من أجل إيجاد حل للأزمة.

٦١ – وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص وأعضاء المجموعة الخماسية، بناء على طلب التحالف الأحزاب السياسية الديمقراطية المتحدة ضد الدكتاتورية، مع وزير الداخلية لحثه على الاجتماع مع قادة التحالف، والاتفاق معا على التدابير اللازمة لتيسير تنظيم مظاهرة سلمية مقررة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٢ – وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص اجتماعا للشركاء الدوليين المعتمدين لدى غينيا – بيساو قبل زيارة البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وقدمت بعثة الدعم الانتخابي المشتركة بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي إحاطة إلى الاجتماع بشأن الأعمال التحضيرية التقنية، بما في ذلك تسجيل الناخبين، قبل الانتخابات التشريعية في عام ٢٠١٨.

هاء – ترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرات أجهزة الدولة

٦٣ – في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد المكتب المتكامل بعثات إلى بوبا (منطقة كينارا) وبولاما (منطقة بولاما) للقاء الحكام المعينين حديثا في المنطقتين، والتشاور مع السلطات المحلية، بما في ذلك قوات الأمن والدفاع، ومع منظمات المجتمع المدني، بشأن احتياجاتها والتحديات المتصلة باللامركزية وحقوق الإنسان والتنمية. وفي الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد المكتب المتكامل بعثة مماثلة إلى بافاتا وغابو، عاصمتي منطقتي بافاتا وغابو، على التوالي.

٦٤ – كما قدّم المكتب المتكامل الدعم إلى مركز التدريب القضائي الوطني في تنفيذ برنامج لتنمية القدرات مدته خمسة أسابيع لمحكمة العدل العليا ومكتب المدعي العام، يركز على إدارة شكاوى الموظفين التي أسفرت عن إضراب كتبة المحاكم في وقت سابق من عام ٢٠١٧. وشمل التدريب تقديم عروض عن أحكام القانون الجنائي والرسوم القضائية والمجالات الأخرى ذات الصلة. واستفاد ثلاثون من كتبة المحاكم من بيساو والمناطق من التدريب، الذي عقد في الفترة من ٧ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، ومن ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في بيساو.

٦٥ – وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب المتكامل الدعم التقني إلى حلقة عمل، وشارك فيها، من أجل تعزيز التنسيق بين مكتب المدعي العام وأجهزة إنفاذ القانون. وسعت حلقة العمل إلى تناول آليات تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة للدولة في مجال العدالة الجنائية. واستفاد من الدعم التقني اثنان وعشرون مشاركا من مكتب المدعي العام والشرطة القضائية وخدمات الأمن والمعلومات.

٦٦ – ولا تزال القيود الحكومية المتعلقة بالميزانية تعرقل التعجيل بتنفيذ البرامج من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولم يعقد منتدى العدالة الوطنية الرفيع المستوى المقرر في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة لوزارة العدل. ويسعى المنتدى إلى تعزيز قدرات النظام القضائي من أجل البت في جرائم غسل الأموال والإرهاب والجرائم الإلكترونية والجرائم الاقتصادية والمالية والجرائم العسكرية، وإنفاذ القانون. وفي وقت سابق في شهر أيلول/سبتمبر، قدم المكتب المتكامل الدعم المالي

التقني من أجل تيسير ستة منتديات تحضيرية استشارية لفائدة ثلاثة من الأفرقة العاملة التابعة لوزارة العدل بشأن العدالة الجنائية والقضاء العسكري ونظام السجون.

واو – إنفاذُ القانون ونظاما العدالة الجنائية والسجون

٦٧ – واصل المكتب المتكامل تقديم الدعم بأعمال الأمانة إلى المجلس الأعلى لتنسيق أعمال الشرطة والأمن الداخلي من أجل تعزيز التنسيق فيما بين الأجهزة في مجال إنفاذ القانون بشأن أساليب كبح الاتجار بالمخدرات والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر. وفي إطار هذا الجهد المتواصل، قام المكتب المتكامل بتيسير اجتماعات فريق تنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي بقيادة رئيس شرطة النظام العام، في ٢٣ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك مدير خدمات السجون ورئيس المحكمة العسكرية العليا للمرة الأولى في إنشاء آلية للتنسيق بين المؤسستين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها، مع التركيز على الاحتجاز التعسفي السابق للمحاكمة والممتد لفترات طويلة في السجون وفي مراكز الاحتجاز لدى الشرطة.

٦٨ – وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر، يسَّر المكتب المتكامل حلقة عمل لمدة يومين معنية بالتصديق على الخطط الإنمائية الاستراتيجية لأجهزة الشرطة والأمن الداخلي. وترأس ممثل من مكتب رئيس الوزراء حلقة العمل، التي حضرها ٤٠ من كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رؤساء شرطة النظام العام والحرس الوطني والشرطة القضائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وخدمات الأمن والمعلومات.

٦٩ – وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع المكتب المتكامل مع رئيس مكتب التعاون بشرطة النظام العام من أجل التخطيط لتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والتدريب.

زاي – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧٠ – واصل المكتب المتكامل مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بسبل منها تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التقني والمالي. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ آب/أغسطس، قام المكتب المتكامل بدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تقييم السجون ومراكز الاحتجاز في بيساو، وفي مناطق أويو وتومبالي وكينارا وبافاتا وغابو. وكانت حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول شائعة في تلك المناطق، باستثناء مركز الشرطة النموذجي في بيساو، وذلك بسبب سوء حفظ ملفات القضايا أو عدم وجودها.

٧١ – وقدم المكتب المتكامل أيضا الدعم التقني والمالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل وضع الصيغة النهائية لتقييم حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وشمل هذا التقييم، الذي انطلق في عام ٢٠١٦ في مناطق غابو وأويو وتومبالي وبولاما/بيجاغوس، زياراتٍ إلى مناطق بافاتا وبيومبو وكينارا في عام ٢٠١٧.

٧٢ – وفي يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من المكتب المتكامل، معتكفا استراتيجيا بشأن رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة أنشطتها المقترحة

لعام ٢٠١٨، التي تشمل وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، وتقديم عدة تقارير متأخرة إلى آليات حقوق الإنسان.

٧٣ - وفي الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب المتكامل حلقات عمل في بافاتا وكينارا وكاشو لفائدة نحو ١٨٠ مشاركا، بمن فيهم ٨٧ امرأة و ٢٤ شخصا من ذوي الإعاقة، بهدف تعزيز قدرات المسؤولين عن إقامة العدل ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على منظور حقوق الإنسان بشأن قوانين الأراضي والانتخابات، والإطار المعياري بشأن العنف العائلي والزواج بالإكراه. وإضافة إلى ذلك، قام المكتب المتكامل، في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بدعم السلطات الوطنية والجهات المعنية الأخرى في تنظيم ١٦ يوما من الأنشطة المناهضة للعنف ضد المرأة، والاحتفال بيوم حقوق الإنسان.

٧٤ - وفي الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قام المكتب المتكامل برعاية تدريب ١٠٥ مدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك ٦٦ من النساء، في المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من غينيا - بيساو. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، بمناسبة اليوم الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان، قام المكتب المتكامل بدعم الإنشاء الرسمي للشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان.

٧٥ - وتشمل مبادرات بناء قدرات حقوق الإنسان الأخرى التي اضطلع بها المكتب المتكامل التدريب الموجه إلى حق المرأة في المشاركة السياسية، بالتعاون مع شبكة البرلمانيات، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر في بافاتا وبوبا وكانشونغو. ويشمل هذا حلقات عمل للتوعية بحقوق الإنسان لفائدة ١٠٠ عضو في الأحزاب السياسية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ و ٢٠ ضابط شرطة من مركز الشرطة النموذجي في بيساو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر؛ و ٥٠ ضابط شرطة لمكافحة الشغب في بيساو في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وعُقدت أيضا حلقات عمل للتوعية العامة بحقوق الإنسان في بوبا في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي بافاتا من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ساو دومينغوس من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة ما مجموعه ١٤٠ من أفراد المجتمع المدني.

حاء - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٧٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تناقصت على ما يبدو قدرات وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، لأسباب منها كثرة التغييرات في الموظفين في الرتب العليا بوزارة العدل، التي تضطلع بمسؤولية الرقابة على الوحدة وتوفر الجزء الأكبر من أفرادها. وازداد تفاقم هذا التحدي بسبب القيود المفروضة على الميزانية التي جعلت الوجود القائم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو يعاني من نقص في الموظفين.

٧٧ - ومع ذلك، واصل المكتب المتكامل تقديم المشورة التقنية إلى موظفي وحدة مكافحة الجريمة في تنفيذ مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وأجرى شركاء المبادرة تقييما مشتركا في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وقدمت النتائج إلى لجنة السياسات الرفيعة المستوى التابعة للمبادرة خلال اجتماعها المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر في غراند باسام، كوت ديفوار، للتصديق عليها.

٧٨ - وقدم المكتب المتكامل أيضا توجيهات تقنية إلى أجهزة إنفاذ القانون الأخرى المسؤولة عن إجراء تحقيقات متعلقة بالاتجار في المخدرات قائمة على معلومات استخباراتية، بسبل منها تعزيز أنشطة التعاون

الإقليمي والدولي. وتعزيزا للجهود الرامية إلى دعم النظراء الوطنيين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أجرى المكتب المتكامل، بالتعاون مع مكتب الإنتربول الوطني، تدريبا مشتركا قائما على المعدات لفائدة ٢٧ من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في ثلاث نقاط دخول رئيسية لمراقبة الحدود في ساو دومينغوس في الفترة من ٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، وفي بيرادا في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وفي بوباك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

٧٩ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أجرى المكتب المتكامل زيارات للتقييم التقني إلى ستة مراكز للمراقبة الحدودية، مع تركيز خاص على حدود دييغ مع السنغال في قطاع ساو دومينغوس. ومع ذلك، لم يُلاحظ على نحو كبير انتشار الاتجار بالمخدرات والبشر على طول الطرق التي تربط غينيا - بيساو بالسنغال وغينيا.

طاء - إدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام

٨٠ - استمر منح الأولوية القصوى لدمج منظورات تراعي الاعتبارات الجنسانية في عمل المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري. وركزت الأنشطة الجنسانية الرئيسية على دعم مشاركة النساء بوصفهن صانعات سلام نشطات في الخروج من الأزمة السياسية. وقُدمت أنشطة الدعم التقني والتشغيلي من أجل تشجيع جهود وساطة النساء وتعزيز فعاليتهن كقائدات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص المشاركة الاستراتيجية مع فريق التيسير النسائي في إطار زيادة الجهود الرامية إلى الوصول إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي. وفي إطار حزمة جديدة من المشاريع، سيواصل الفريق عمله بدعم من صندوق بناء السلام.

٨١ - وفي ٢١ آب/أغسطس، قدم فريقُ التيسير النسائي إحاطة إلى تشكيلةَ غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بتيسير من ممثلي الخاص، الذي واصل أيضا كفالة اتساق جهود وساطة الفريق مع دعوة الشركاء الدوليين. وأتيحت للفريق أيضا فرصة مماثلة لتقديم إحاطة إلى البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي زارت بيساو في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر.

٨٢ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الوزراء مرسوماً لتسريع تنفيذ السياسة الوطنية التي وضعتها الحكومة بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين. وينص هذا المرسوم على تحسين الإطار القانوني لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ودورها في صنع القرار، ولمكافحة العنف ضد النساء والفتيات والاتجار بهن. وتعتزم الأمم المتحدة استخدام هذا الإطار كأساس لتفعيل مشاريع جديدة ترمي إلى الحد من الفقر بفضل تمكين المرأة.

٨٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت وزارة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي حلقة عمل تأملية بشأن العنف الجنساني في بيساو. وجمعت حلقة العمل، المنظمة برعاية البرنامج الإنمائي، ٧٠ مشاركاً، بمن فيهم سبعة رجال، من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية للتداول بشأن استراتيجيات مكافحة العنف الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.

ياء - التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

٨٤ - على الرغم من الجمود السياسي السائد، بدأت الحكومة الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي. وفي ٢٠ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية برنامجه لاستكمال رسم الخرائط الانتخابية لمواقع

مراكز الاقتراع في منطقتي غابو وبافاتا، وهو شرط مسبق ضروري لاستكمال اختصاص الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلد. وأُنجزت في وقت لاحق عمليات مماثلة في المناطق الأخرى من البلد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وانتهت آنذاك.

٨٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس ممثلي الخاص اجتماعاً للشركاء الدوليين لمناقشة الحالة السياسية والأعمال التحضيرية للانتخابات. وقدم المكتب المتكامل توصيات بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية التي جرى إيفادها في أيار/مايو، في حين قدم البرنامج الإنمائي إحاطة عن الدعم التقني المستمر المقدم إلى مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية واللجنة الوطنية للانتخابات. وشدد عدد من الشركاء الدوليين على ضرورة تنظيم الانتخابات ضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور. ومع ذلك، على الرغم من شروع مكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية واللجنة الوطنية للانتخابات في الأعمال التحضيرية التقنية، فلا تزال هناك شواغل بشأن جدوى إجراء الانتخابات قبل إيجاد حل مرض للأزمة السياسية. ويترتب عن توقف أعمال المجلس الوطني مشكلة خاصة لأن أربعة أعضاء تنفيذيين في اللجنة الوطنية للانتخابات انتهت ولايتهم في حزيران/يونيه، وتظل رئاسة هذه اللجنة شاغرة، والمجلس الوطني (الذي لم يجتمع منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) وحده لديه سلطة تعيين أعضاء جدد في هذه اللجنة. وقدم الرئيس المؤقت للجنة الوطنية للانتخابات إلى الرئيس فاز مقترحاً للجدول الزمني للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨، لكن الرئيس لم يؤكد ذلك التاريخ بعدُ.

٨٦ - ومن ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدعم مالي من المكتب المتكامل، نظمت اللجنة الوطنية للانتخابات حلقة عمل تدريبية شارك فيها ١٠٠ من الممثلين، من بينهم ٢٠ امرأة، من وسائط الإعلام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية. وركزت حلقة العمل على موضوع ''القيادة والنظام الانتخابي وإدارة المنازعات في العملية الانتخابية''، وسعت إلى تعزيز التفاهم وثقافة الحوار بين أصحاب المصلحة استعداداً للانتخابات المبكرة.

٨٧ - وجرى نشر وفد مشترك بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي إلى بيساو في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر لمساعدة السلطات الانتخابية في وضع وثيقة مشروع المساعدة الانتخابية. وأعقب ذلك إيفاد بعثة خبراء لتسجيل الناخبين مشتركة بين البرنامج الإنمائي وشعبة الشؤون الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية، من ٩ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، من أجل تقديم الدعم التقني في التحضير للعملية المتصلة بسجلّ الناخبين. ولا تزال هناك عدة تحديات تقنية، ولا سيما بشأن استكمال سجل الناخبين، الذي لم يُنفذ منذ عام ٢٠١٤. وتشير التقديرات إلى أن هذه العملية قد تكلف ما بين ٢,٥ و ٢,٨ مليون دولار. وحالياً، يعمل الشركاء الدوليون في بيساو على إعداد مجموعة عناصر الدعم لمكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية لكونه يفتقر إلى الخبرة في بعض المجالات. وشددت البعثة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء الانتخابات قبل بداية موسم الأمطار الذي يدوم أربعة أشهر، والذي عادة ما يبدأ في حزيران/يونيه، بالنظر إلى التحديات اللوجستية التي تطرحها الأمطار الغزيرة.

رابعا – المسائل الشاملة

ألف – التكامل في عمل منظومة الأمم المتحدة

٨٨ – في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مكتب دعم بناء السلام ستة مشاريع في إطار مرفق الاستجابة الوسيطة لصندوق بناء السلام بما يقرب من ٧,٣ ملايين دولار. وستسهم المشاريع في التمكين الاجتماعي السياسي للمرأة والشباب، والحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وزيادة الوعي بالنزاعات في وسائط الإعلام وقطاع القضاء، وتتميز بإدراج الأنشطة البرنامجية على أعلى مستوى بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمكتب المتكامل. وتستند المشاريع إلى حلقتي عمل تشاركيتين عُقدتا في بيساو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ ومن ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، تشارك في تيسيرها مكتب دعم بناء السلام والتحالف الدولي لبناء السلام، وهي منظمة غير حكومية موجودة في جنيف. ومن خلال حلقات العمل، استُشيرت طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين في محاولة لتحليل التحديات الحالية في بناء السلام، وإعادة تحديد أولويات بناء السلام في غينيا – بيساو.

باء – الإعلام

٨٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غطت وسائط الإعلام المحلية والدولية بانتظام أنشطة المكتب المتكامل. ففي المجموع، صدر ١١٧ منشوراً لوسائط الإعلام المتعددة على الفيسبوك و ٢٥ على تويتر، وصدرت ٢٤ نشرة صحفية، و ١٨ مقالاً على الموقع الشبكي وأربع رسائل إخبارية داخلية – باللغتين الإنكليزية والبرتغالية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر عددان من ”*I Kuma*“، وهي الرسالة الإخبارية الخارجية التي تتحدث عن أعمال الأمم المتحدة في غينيا – بيساو، ووُزعت أكثر من ٣ ٠٠٠ نسخة منها في جميع أنحاء البلد. وأنتج المكتب المتكامل أيضا وبث برامج إذاعية مدتها تسع ساعات تتضمن فقرات للأسئلة والأجوبة المباشرة، باللغتين الكريول والبرتغالية، ركزت على مواضيع مختلفة مثل ولاية البعثة، واتفاق كوناكري، وتوطيد السلام، وحقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. وجرى بث البرامج على الصعيد الوطني من خلال شبكة تضم ٢٧ إذاعة محلية.

٩٠ – وفي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، نظم المكتب المتكامل حلقة عمل للأحزاب السياسية بشأن التواصل السياسي. وحضر هذا الاجتماع الذي دام يومين ١١٥ مشاركاً، بمن فيهم موظفو الاتصالات من مختلف الأحزاب السياسية الأحد عشر، للاستفادة من دورة تدريبية ترمي إلى تعزيز الكفاءة المهنية في إعداد التقارير. وكانت حلقة العمل أيضا منتدى أتاح للمشاركين التعبير عن رؤية حزبهم من أجل البلد والتوصل إلى توافق الآراء بشأن الأولويات السياسية الرئيسية.

٩١ – واحتفالا بيوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، نظم المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري معرضاً للصور عن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في بيساو وبافاتا. وحضر هذه المعارض أكثر من ٢٥٠ طالبا، وكان هدفها زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة وبأهميتها لقياس التنمية في غينيا – بيساو.

جيم – سلامة الموظفين وأمنهم

٩٢ – لا تزال الحالة الأمنية العامة لموظفي الأمم المتحدة في غينيا – بيساو مستقرة. وكانت الحوادث الأمنية التي وقعت متسقة مع الاتجاهات العادية، ولم تؤثر على عمليات الأمم المتحدة. وظلت الجريمة، لا سيما السرقة والسطو على المنازل، ظاهرة يعاني منها عامة السكان، لكنها قلما أضرت بموظفي الأمم المتحدة.

خامسا – الملاحظات

٩٣ - إن الجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة في غينيا - بيساو، ولا سيما جهود الوساطة التي يبذلها الرئيسان غناسينغبي وكوندي، لجديرة بالثناء. وتتحمل المنطقة دون الإقليمية مسؤولية العمل معا والتشجيع على التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري بوصفه خطوة حاسمة لإجراء انتخابات شاملة. وينبغي أن يحرص المجتمع الدولي، على وجه الخصوص، على مواصلة الدعوة إلى كفالة إجراء الانتخابات التشريعية داخل الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور، وكفالة تقديم الدعم للعملية الانتخابية.

٩٤ - وأحيط علما بالقرارات التي اتُّخذت بشأن غينيا - بيساو خلال الدورة العادية الثانية والخمسين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا والدورة الاستثنائية للهيئة التي عُقدت في أديس أبابا في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن البعثة الوزارية للجماعة الاقتصادية عقب زيارتها لغينيا - بيساو في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير. وقد أشارت البعثة إلى أنه لم يتم التقيد بمتطلب تعيين رئيس وزراء توافقي على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري. وقد أعلنت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في قراراتها أنها تعتزم فرض جزاءات محددة الأهداف على من يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، وهو ما أُعيد تأكيده في البيان الصادر في ١ شباط/فبراير عن البعثة الوزارية التي أوفدتها الجماعة الاقتصادية للمتابعة. وأكرر دعوتي مجلس الأمن إلى النظر في سبل إيجاد حل سريع للأزمة.

٩٥ - وقد ساهم وجود بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في كفالة الاستقرار في غينيا - بيساو، وإنني أحيي التضحيات التي قدمتها الدول الأعضاء في هذه الجماعة الاقتصادية والتي خصصت القوات والتمويل للبعثة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم والمساندة إلى بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو.

٩٦ - وإنني أشجع مؤسسات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو، ولا سيما القوات المسلحة، على الثبات على موقفها إزاء عدم التدخل في العملية السياسية مع اضطلاعها بالدور المنوط بها بموجب الدستور. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل إصلاح مؤسسات الدفاع والأمن أولوية رئيسية، ذلك أن الأزمة قد عرقلت جهود تحديث المؤسسات الأمنية. وأكرر دعوتي الشركاء الدوليين إلى دعم غينيا - بيساو في تنفيذ التغييرات اللازمة.

٩٧ - وإن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها أمران أساسيان للحفاظ على السلام وضمان الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في غينيا - بيساو. وإنه لمن دواعي أسفي الشديد أن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات الوطنية قد قوّضتها الإجراءات التي اتخذتها لمنع التجمع السلمي والمشاركة السياسية، ولا سيما خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. وإنني أدعو السلطات الوطنية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتناع عن القيام بأي أعمال أخرى تقوض سيادة القانون. وأشجعها بقوة أيضا على مضاعفة جهودها لبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان والمساءلة على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات، من خلال التعليم.

٩٨ - وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف، وأشجع السلطات الوطنية على تكثيف جهودها لزيادة ودعم مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

٩٩ - وتنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في ٢٨ شباط/فبراير. ويمثل حل المأزق السياسي الذي طال أمده شرطاً مسبقاً للنجاح في توطيد السلام في غينيا - بيساو وفي إجراء انتخابات شاملة. وبناء عليه، ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على التزامها بجهود بناء السلام في البلد، وتدعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى حل الأزمة السياسية. لذلك، أوصي بتمديد الولاية الحالية للمكتب لسنةٍ أخرى، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وإذا فشلت الأطراف في إيجاد حل توافقي للخروج من المأزق السياسي، فإنني أعتزم الإذن بإجراء تقييمٍ للبعثة الحالية، وسوف أقدم خيارات إلى مجلس الأمن بشأن إمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد.

١٠٠ - وأشكر موظفي المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، موديبو إبراهيم توري، لالتزامهم وعملهم الجاد، والشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لإسهاماتهم المتواصلة في بناء السلام الدائم في غينيا - بيساو.